المحاضرة السابعة: تابع

مستويات التحليل الثلاث:

3. الفــرد.

تمهيد:

لا يقتصر التحليل المؤسساتي على دراسة المجاميع الجماعية وتراصفاتها التركيبية فقط؛ فتموقعها هنا قد يغفل من التحليل بعد أساسيا للمؤسسة الاجتماعية، ألا وهو الانتماء إلى الحقل الفردي (le champ individuel). تشكل المؤسسة الاجتماعية والأفراد واقعين متلازمين غير قابلين للفصل أحدهما عن الآخر ومتحدين رمزيا: كما يوضح لنا رونار Renard، أنه إذا كانت المؤسسات الاجتماعية غير قادرة على الوجود دون المشاركة الفاعلة للأفراد الذين يشكلونها وينشطونها (يصنعون حيويتها)، فإن الأفراد لا يستطيعون العيش خارج إطار المؤسسات الاجتماعية التي تشكل هيكل الحياة الاجتماعية. هناك في نفس الوقت، وجود للأفراد داخل الأشكال الممأسسة (الممارسات المؤسساتية)، وهناك وجود للمؤسسات الاجتماعية في قلب النفسية البشرية للأفراد.

عندما نطبق التحليل المؤسساتي على مستوى الأفراد نستهدف إيجاد الجذور، والكشف عن طرائق وأشكال اندماجهم في النظام الاجتماعي. يمكن أن يبدأ هذا الكشف من الرجوع إلى مؤسسة اجتماعية معينة: أي أن نحاول إظهار نوع العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية ودرجة استبطان (استيعاب) الإكراهات المؤسساتية. ولكن يمكن كذلك الذهاب أبعد من ذلك عندما نحاول الأخذ في الحسبان أفقية الانتماءات: أي أننا نحاول من خلال عمل دؤوب أن نعيد تشكيل الخريطة الخاصة للهويات والالتزامات المؤسساتية، بتحديد مبادئ الترابط وتحديد نقاط العطب المحتملة. يمكن لهذا العمل أن يتم بالاستعانة فيه بعدة تقنيات ممكنة: كالتحليل النفسي، التحليل النفسي الاجتماعي، التحليل الاجتماعي، أو حتى تحليل الفصام النفسي[1]؛ والتي تكشف لنا أن تقاطع

[1] الهدف الأول "لتحليل الفصام النفسي" هو "التفكيك التدريجي للأقاليم وإعادة تشكيل الأقاليم التصورية التي يمر عبرها الفاعل خلال تاريخه الفردي".

المؤسسات في المجتمع الكلي يتوافق تجانسيا مع تشابك المؤسسات الاجتماعية على مستوى الأفراد.

أ. علاقة الفرد مع المؤسسة الاجتماعية.

- تنتج علاقة الفرد مع المؤسسة الاجتماعية من وراء عوامل معقدة يرتبط بعضها بشخصية الفرد والتعلمات المؤسساتية الذي حدثت معه، ويرتبط البعض الآخر بملامح المؤسسة وبتقنيات التطبيع المستخدمة من طرفها.
- ليس الفاعلون المنتمون إلى المؤسسة الاجتماعية عجينة رطبة حيث تترسخ بصمة المؤسسة كما هي بشكلها الأصلي: فلكل واحد منهم شخصيته الخاصة التي تشكلت على مدى التجارب المؤسساتية[2]، والتي تهيكلت بناءً على الانتماءات المؤسساتية الموازية؛ ويرتبط السلوك تجاه المؤسسة بشكل ضيق بطبيعة ذلك الماضي وذلك المعاش المؤسساتي. فكل مؤسسة كما أسلفنا تتعامل مع زبائن متراتبين مسبقا ويستجيبون في قبولهم للضوابط التي تفرضها معايير المؤسسة بشكل غير متساو.
- من جهة أخرى، لا يمكن أبدا تشبيه المؤسسات الاجتماعية بعضها ببعض، فتواجدها في أقاليم متمايزة وحيازتها على مواقع متفاوتة في المنظومة المؤسساتية يجعلها تحظى بوسائل فعل (تأثير) مختلفة.
- يفسر التوفيق بين كل هذه العوامل كيف أن عمل التطبيع المؤسساتي يمكن أن يؤدي إلى أصناف عديدة ممكنة للعلاقات بين المؤسسات الاجتماعية ومواطنيها أو رعاياها:

1) أولا العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية هي الاسم الآخر للعلاقة مع القانون (la Loi)[3]: المؤسسات الاجتماعية هي في الأساس أدوات تطبيع تحاول قدر الإمكان، في حدود نطاق تأثيرها، أن تحصل على أصناف معينة من السلوكات. إذ تحدد كل مؤسسة اجتماعية

[2] يتواجد هذا التنوع منذ بداية التنشئة الاجتماعية في إطار المؤسسات الأولية كالأسرة: دون الحديث عن اختلافات التراث الوراثي، فالتجارب الأسرية هي في الواقع غير متشابهة، تبعا لكونها تجري في خلايا خاصة يتغير توازنها الداخلي عند قدوم أعضاء جدد.

[3] بالنسبة لـ P. Legendre المؤسسات الاجتماعية هي متخيلات تأسست على اختراع وتكرار خطاب قانوني، ممعير (un discours juridique normalisant). («Le malentendu»، Pouvoirs, op.cit., p 12)

لمواطنيها الواجبات (les obligations) التي ينبغي عليهم احترامها والقواعد التي يجب عليهم اتباعها.

2) ينتج عن هذا تعارض بيّن، ثنائي بين ما هو مطابق (conforme) وما هو متعارض مع المعايير المؤسساتية، وبالنتيجة بين من يخضعون ومن يعصون المعايير: حيث ينثني (يمتثل) الأوائل بمحض إرادتهم للأوامر وللقانون ويلجؤون تحت حمايته وأمانه؛ أما الآخرون العصاة -الخارجون عن المعايير أو المنحرفون- فيبتعدون عن الطريق المستقيم خارقين الممنوعات، ويتموقعون بهذا خارج الحدود التي حددتها المؤسسة الاجتماعية.

3) يجب إذن على السلطان في المؤسسة الاجتماعية أن ينكب عليهم من أجل تذكيرهم بالنظام وجذبهم إذا اقتضى الأمر بالقوة تحت تأثير أو وطأة قوانين أو معايير النظام الممأسس (l'ordre institué). لكن تجب الإشارة إلى أن حجم التأثير المطبق على الرعايا يتوقف على ظروف وكيفية تكوين وتبليغ (formulation) المعايير المؤسساتية.

1) يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تتصرف بسلبية عنما تكتفي بتحديد حقل المسموح وحقل الممنوعات التي تستوجب عقوبات ثقيلة: "إذا كانت المؤسسات الاجتماعية ترسم حدود الدائرة التي بداخلها يحدث التجريد الأولي، فهي تترك مواطنيها أحرارا في تصرفاتهم طالما كانت تجري داخل هذه الدائرة: العلاقة مع المعايير هنا ليست تطابقا بل توافقا.

- يوجد هذا التطبيع السلبي من خلال المنع والتحريم الموجود أصلا في قاعدة أي تنظيم اجتماعي: لا تستطيع أي مؤسسة اجتماعية أو مجتمع أن يضمن بقاءه دون أن يفرض كبت النزوات الغريزية.
- أكبر عمل تقوم به المؤسسة الاجتماعية هو تقليص (كبح) الرغبة، أو على الأقل اقصاء بعض أنواع الممارسة أو الاستثمار من طرف الفاعلين.
- تلعب المؤسسة الاجتماعية أولا وقبل كل شيء دور جهاز رقابة (censure) وقمع للأنا الأعلى اليقظ الذي يعطي لنفسه الحق في الحرمان من إشباع بعض الرغبات وأن يدفع الفاعلين إلى التخلي عنها بشكل طوعي وعفوي: هذا البتر أو الإخصاء (imputation et castration) - الضروري حسب فرويد Freud من أجل نمو الحضارة- لا يجب أن يُنظر إليه أو يُحَس

كذلك (أي أنه بتر وإخصاء)، وإلّا أدى ذلك إلى تسهيل عودة المكبوت لاحقا؛ ولكن يجب تقبل ذلك بل والمطالبة به من طرف الفاعلين.

- تحريف الرغبة عن هدفها الأصلي وغير الشرعي، يجعلها تتجه نحو الانصياع للقانون وأن تستثمر في التماهي مع المؤسسة الاجتماعية، التي تصبح من هذا المنظور ليس فقط موضوعا للخشية وإنما موضوعا للحب.

2) في مقابل نموذج التطبيع هذا، المبني على الممنوعات والثني أو الصد، يحاول نموذج آخر أن يحل محله (تطبيع إيجابي)، يتميز بتأثير مؤسساتي مختلف تماما، ينبني على رقابة كاملة على السلوكات.

- تتميز المعايير المؤسساتية بإيجابية جديدة: فهلي لا تملي على الفاعلين المنتمين إليها ما هو ممنوع، بل تملي عليهم ما هو مطلوب منهم ومُلزِم لهم، حتى يكون الفاعل في وضعية سوية تجاه المؤسسة الاجتماعية ويتجنب غضبها عليه، لا يكفيه فقط الامتناع عن ارتكاب محرماتها، بل يجب عليه كذلك أن يتبنى مواقف وممارسات، ويقوم بالأفعال التي تفرضها المؤسسة الاجتماعية: العلاقة مع المعايير ليست فقط توافقا بل تطابقا تاما للسلوكات مع المعايير.
- هذا الفرض يجعل المؤسسة الاجتماعية تنغمس دائما أكثر فأكثر في أعماق حميمية مواطنيها: من جهة يجب أن تكون المراقبة مستمرة، وتمارس من أجل الحصول على سلوكات متطابقة؛ من جهة أخرى، يجب أن تكون شبكة المعايير أكثر كثافة ودقة حتى تكون مستعدة للتصدي لأي طارئ محتمل.
- يدفع منطق الإيجابية في هذا النموذج المؤسسة الاجتماعية إلى ألّا تترك شيئا يخص مواطنيها يفلت منها (من مراقبتها ورقابتها)، بحيث تُنَمْذِج طرق التفكير والفهم والإحساس والفعل: الهدف هنا هو ضمان انخراط كامل في المؤسسة الاجتماعية بالقضاء نهائيا على كل إمكانيات الابتعاد أو الانسحاب من رقابة المؤسسة الاجتماعية.

- تستهدف المؤسسة الاجتماعية من خلال الاستحواذ على جسد ورغبات الفاعلين ترويض الجسد الذي يعتبر أول حلقات إرساء تقنية السلطة هذه بتعبير ميشيل فوكو[4]، الذي أوضح كيف تم اكتشاف الجسد كموضوع وهدف للسلطة في العهد الكلاسيكي: سوف ينحت الجسد في تفاصيله من طرف المؤسسات الاجتماعية التي تمارس عليه ضغطا (إكراها) مستمرا. وهي كذلك فعل "التشريح السياسي" (anatomie politique) التي ظهرت مع التخصصات التي كانت تبحث عن صنع أجساد خاضعة، منصاعة مطواعة من خلال الرقابة الدقيقة على كل حركاتها وأفعالها وبتسييج الزمن، والفضاء والحركة.
- في نفس الوقت يتم توجيه الرغبة (Le désir) إلى أنماط الإشباع المناسبة والضرورية والتي تتحول وظيفية اجتماعيا: لا يتم فقط قمعها (الرغبة) ولكن تقنينها وتوجيهها إلى بعض المواضيع التي يمكن أن تستثمر فيها من أجل أن تتحقق.
- لا تفرض المؤسسة الاجتماعية في هذا النموذج الكبت ولكنها تفرض الإشباع (الإرضاء assouvissement) في الأشكال وبالطرائق التي حددتها مسبقا.

[4] Michel Foucault, Surveiller et punir. Naissance de la prison, Gallimard, 1975.

المحاضرة الثامنة: تابع

I. مستويات التحليل الثلاث:

3. الفرد.

ب. الفرد والمؤسسات الاجتماعية: علاقات الجذب والطرد.

يتراوح الفرد أمام المؤسسة الاجتماعية بين حركتين متعارضتين: الجاذبة والمنفرة (الطاردة).

- فمن جهة أولى، المؤسسة الاجتماعية هي رمز الحماية والأمن والأمان، فهي تخمد القلق عندما تتكفل بمواطنيها، وتدمج أقدارهم العارضة والمؤقتة والهاربة في إطار مشروع جماعي دائم ومستديم يعطيهم معنى ووجودا واستمرارية...
- من جهة ثانية هي أداة (فاعل) تفرض تضغط وتقمع وتكبت، وهي بهذا تنتج القلق عندما تمارس الرقابة (القمعية) وتهدد وتنشر الخوف (الخشية).
- التراوح أو البين-بين (l'ambivalence) إذن موجود في قلب العلاقة مع المؤسسات الاجتماعية، وهو يتجسد في سلم مواقف يعكس درجة قوية لتقبل الضوابط المؤسساتية.
- في أدنى المستويات تتواجد سلوكات رفض المؤسسة الاجتماعية وخرق المعايير المؤسساتية: حيث يفصح تجاوز الحدود التي وضعتها المؤسسة الاجتماعية، والقفز على الممنوعات واحتقار الأوامر عن رفض النظام المؤسساتي ونفي قيمه المؤسِّسة التي يتأسس عليها.
- إذا كان الرفض طوعيا ومنتظما للضوابط المؤسساتية فإنه يعتبر عرضا من أعراض الانحراف يستوجب معالجة خاصة مناسبة: عندما ينزلق الفاعل المنحرف (المعتبر كذلك) خارج إقليم المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فإنه يدخل في في اختصاص مؤسسة اجتماعية أخرى تستخدم معه وسائل تطبيع أكثر تطورا أو أكثرة صرامة وحدة.

- ولكن خرق المعايير ليس في الغالب سوى جزئيا وعارضا أو مناسباتيا: وهو بهذا لا يعبر عن رفض بل عن جهل بسيط بأهمية القواعد المؤسساتية: فعدم التوافق لا يصحبه دائما عدم الاعتقاد (الإيمان).
- يُنظر إلى الفرق بين السلوك الممارس والسلوك المطلوب على أنه خطأ (خطيئة أحيانا) ويحفز شعورا مؤلما بالذنب، ويكفي الضغط المؤسساتي لإعادة بناء النظام المخروق مؤقتا.
- دون الوصول إلى الانحراف يمكن أن يبحث الفاعلون عن طرق التحايل على المؤسسة بتحويرها عن أهدافها وتشويه معناها المبدئي. لا ينتج عن هذا التحريف (perversion) على عكس التخريب (subversion)، الرفض أو الاحتجاج على الضوابط المؤسساتية: فالسلطان المؤسساتي مقبول ومعترف به رسميا، وتطبق المعايير المؤسساتية بحذافيرها.
- ولكن هذه الطاعة هنا ربما ليست سوى واجهة خالصة (مزيفة أو نفاق اجتماعي)، تقصي الإيمان العميق بفضائل المؤسسة الاجتماعية، وتحجب تلك الرغبة في استغلالها واستعمالها للصالح الخاص: أي أن الأمر يتعلق بتملك الفرد للمؤسسة الاجتماعية دون أن يكون ملكا لها.
- يمكن بهذا أن تفرغ المؤسسة الاجتماعية من محتواها لتتحول إلى قوقعة فارغة لا تستطيع أن تفرض قانونها على مواطنيها، بل تخدم إستراتيجياتهم المتنافسة (المتعارضة الأهداف).
    - تعتبر هذه السلوكات المنحرفة أو المارقة استثناءات، فالمؤسسة الاجتماعية تحصل عموما على انصياع كبير من قبل مواطنيها. يمكن أن يكون هذا الانصياع سلبيا (passif): فالخضوع يعبر عن استسلام جبري أمام السلطان المؤسساتي المنظور إليه كشيء حتمي صعب التجاوز.
    - عند العجز عن التملص منها وخوفا من الوقوع تحت وطأة عقوباتها، ينحني الفاعلون لها مع تقليص إسهاماتها إلى الحد الأدنى. بتواجدنا ضمن حقل اختصاص المؤسسة الاجتماعية نخضع لسلطانها دون أن يكون هناك انخراط فعلي؛ وتبقى العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية مبنية على التباعد والسطحية.

- لا يقنع هذا القبول السلبي المؤسسة الاجتماعية ولا تكتفي به لأنها تطلب أكثر من جمهور غير متبلور وجسد هلامي يصعب تحريكه وجعله ديناميكيا، فتضطر إلى إنفاق جهد أكبر بالضغط المتواصل على الرعايا من أجل دفعهم إلى التحرك والفعل.
- ما تتمناه المؤسسة الاجتماعية هو أن يتحرك المواطنون من تلقاء أنفسهم. تفترض هذه المعادلة أن يستبطن الفاعلون المعايير المؤسساتية، ولهذا يجب الحرص على ألّا تبقى المعايير بعيدة وخارجية عن الأفراد، بل يجب أن ترسم في نفسية الأفراد.
- بهذا الشكل تتحول الضغوطات والإكراهات إلى شكلها اللامرئي، صعبة التمييز وغير متوقعة لأنها تدخل في قلوب الفاعلين وتستطيع العمل بشكل دائم ومستمر وبطريقة آلية تماما. فكل فرد سوف يتكفل بقمع ذاته، ويكبح غرائزه، ويتبنى السلوك المنتظر من طرف المؤسسة.
- يصبح هذا الاستبطان سهلا كلما وسَّعت المؤسسة الاجتماعية من عمق تأثيرها على الأفراد. يحدث هنا الاستحواذ والتملك من طرف المؤسسة الاجتماعية (prise de possession institutionnelle): حيث تتسرب المؤسسة الاجتماعية في قلب ذاتية كل فرد، وتغرس جهازا جزيئيا للمراقبة والرقابة الذاتية يضمن ديمومتها.
- هناك استدماج (introjection) واسقاط داخلي لصورة المؤسسة الاجتماعية التي يتم دمجها كجهاز رقابة وقمع في الأنا الأعلى، حيث تعمل بهذا على تدعيم واسناد صورة الأب: ويتم الحفاظ على رابط التبعية الطفلية ونقلها من الأب إلى المؤسسة الاجتماعية؛ حيث تحتل المؤسسة الاجتماعية المكانة الرمزية للأب وتركز على نفسها كل المواقف العاطفية الخاصة بالمؤسسة الأبوية.
- يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تلعب دور الأب القاسي الذي يعاقب على خرق أوامره، كما يمكنها أن تلعب دور الأب الطيب الذي يكافئ على الطاعة؛ فتمزج بهذا بين أحاسيس الخوف والخشية وأحاسيس الامتنان المحاطة دائما بهالة من الحب.
- تمر العلاقة مع المؤسسة الاجتماعية كما العلاقة مع الأب عبر تحويل الاحساس البدائي المعادي إلى ارتباط إيجابي يحمل كل مواصفات التماهي (identification).

- عندما ينصهر الفاعلون في قالب المؤسسة الاجتماعية يجعلون من أقدارهم متصلة غير منفصلة بقدر المؤسسة الاجتماعية. يطمح كل فرد إلى بناء هويته داخل هذا الكائن الجماعي، لكي يضمن ديمومته الخاصة ويحصل على مزايا الخلود.
- يأتي مباشرة بعد حركة استدماج المؤسسة الاجتماعية حركة الاسقاط النفسي داخل المؤسسة الاجتماعية. تكون صيرورة التماهي قوية لدى أعوان المؤسسة الاجتماعية الذين يسقطون على أنفسهم قوة وسطوة المؤسسة الاجتماعية التي يمثلونها، والتي يظهر من خلالها بعد أساسي آخر للعلاقة مع المؤسسة الاجتماعية، ألا وهو البعد الشهواني (la dimension libidinale).
- فكما أوضح فرويد S. Freud، لا يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن يبقى وتستمر دون أن تتكلم "لغة الشهوة"، دون أن تأسر الفاعلين عاطفيا باستعمال أداة الخيال الجنسي (le levier du fantasme)، حيث يفسر هذا البعد صعوبة الافلات من تأثير وسطوة المؤسسة الاجتماعية.

المحاضرة التاسعة: تابع

II. مستويات التحليل الثلاث:

3. الفرد.

ج. تعدد الانتماءات.

- ينتج تعدد الانتماء المؤسساتي عن تقسيم الفضاء الاجتماعي إلى مؤسسات اجتماعية منفصلة ونواتية. ليس الفرد مواطنا أو عضوا في مؤسسة اجتماعية واحدة، فهو يخضع لمجموعة من الترتيبات التي تراقب مختلف جوانب وجوده. في مقابل تسييج النسق الاجتماعي يوجد كذلك تسييج للجسد الفردي -كمساحة كتابة تلتصق بها وترسم عليها مختلف أجزاء المؤسسات الاجتماعية. فكل فرد يتميز بشبكة كثيفة من الانتماءات والارتباطات المؤسساتية التي تشكل إقليمه الشخصي.
- تتشكل هذه الشبكة بشكل فاعل وكامن في نفس الوقت: فعند تنقلهم داخل الفضاء الاجتماعي وخلال تطورهم الشخصي يمر الأفراد من اختصاص مؤسسة اجتماعية إلى اختصاص مؤسسة اجتماعية أخرى.
- دون أن يكون تنقلهم هذا حرا (أو عشوائيا)، فإنه مقنن وموجه ومحدد بعناية: فبعض الممرات إجبارية لا يمكن الافلات منها (الأسرة، المدرسة...).
- يجب أن يتم تفكيك هذه الشبكة على مخطط متزامن ومتتالي: يجب أن نكشف عن جينيالوجيتها (généalogie) بإعادة بناء مراحل تشكلها بتعيين الأماكن المؤسساتية التي تم العبور منها -التي تركت آثارا راسخة؛ كما يجب أن نرسم خريطة المؤسسات الاجتماعية بعناصرها المكونة لها مع تحديد نقاط التلاقي وأنظمة الترابط بينها.
- لن نكتفي بهذا التحليل، لأن علاقة الفرد بمختلف المؤسسات الاجتماعية التي يتعامل معها مختلفة ومتباينة؛ وليس هناك انسجام تام بين المؤسسات الاجتماعية، لأن التعلمات المتعلمة في مؤسسة اجتماعية معينة تخلق دون شك بعض الاستعدادات وتؤثر من خلال خاصية النفاذية على التعامل مع مؤسسات اجتماعية أخرى.

- الحقل الفردي كما الحقل الاجتماعي هما مجموع تترابط وتتراكب أجزاؤه؛ وبهذا تكون السلوكات تجاه المؤسسات الاجتماعية متضامنة بشكل ما: فلكل فرد صنف من ردود الأفعال تجاه السلطان المؤسساتي، بحسب معاشه المؤسساتي الشخصي -حتى ولو أن رد الفعل هذا يصبح خاصا تبعا للتجارب الملموسة.
- هناك إذن أنماط مهيمنة أو سائدة (الانحراف، الطاعة والخضوع، الانخراط) تميز علاقة الفرد مع المؤسسات الاجتماعية.
- توجد علاقة مع المنظومة المؤسساتية في كليتها، وهذه العلاقة هي التي تحدد العلاقات الفردية المنفردة (les rapports singuliers).
- لكن هذا الانسجام نسبيا، هناك تغيرات من مؤسسة اجتماعية إلى أخرى، والقبول العام للنظام المُمَأْسَس لا يقصي تفاوت واختلاف درجات الانخراط التي تتوقف على مكانة الفاعل كعون (agent) التي تسهل التماهي، أو مكانته كزبون (client) التي تتكافؤ مع ابتعاد أكبر.
- ولكن حتى في حالة الوضعية كزبون، يمكن للضوابط المؤسساتية أن تستبطن أحيانا بقوة (مثلا في الأسرة والتدين)، وأحيانا أخرى يتم تَحضمُّلُ عبئها بسلبية (مثلا في مؤسسة العمل أو في الخدمة العسكرية).
- نفس الشيء يحدث مع الانحراف الذي يعتبر نتاجا حتميا ومتجددا لصيرورة تطبيع يشتغل على نمط "الادماج/الاقصاء" (processus de normalisation qui fonctionne par inclusion/exclusion)؛ حيث لا يأخذ ما هو سَوِيّ (عادي) معناه إلا بالتضاد مع ما هو غير سَوِيّ (غير عادي)، ولا يمكن تأكيد ما هو مألوف إلا بظهور ما هو مغاير.
- تظهر صورة المنحرف كضرورة تضمن انسجام النسق المؤسساتي الكلي؛ فكل مؤسسة اجتماعية تزيح إلى الهامش بعض الفئات من زبائنها الذين لم تستطع تطبيعهم والتحكم فيهم.
- في نفس الوقت ليس هذا الانحراف سوى جزئيا ومؤقتا، فسرعان ما يتم التكفل بالفئات الهامشية، حيث تسترجع وتعالج من طرف مؤسسة اجتماعية أخرى من أجل ضمان دمجها

في النظام الاجتماعي. وهكذا تتم معالجة الانحراف من خلال تمريره من مؤسسة إلى أخرى، حيث يسهم تنوع وتعدد المنظومة المؤسساتية في حصر انتشاره والتقليص من تأثيره.

- يتم تعويض الانحراف الجزئي بالخضوع أو التماهي مع مؤسسات اجتماعية أخرى. ولكن قد يحدث أن تتعطل ميكانزمات التصحيح الذاتي؛ إذ يتجه الانحراف إلى التوسيع من دائرته والتنوع في أشكاله دون التمكن من تصحيحه بطريقة مناسبة.
- عندما تستنفذ كل الوسائل المؤسساتية في علاج المنحرفين، يتم استبعادهم من المجتمع ويحبسون في مؤسسات مكلفة بعزلهم وإعادة تربيتهم من خلال الإكراه (la contrainte)، فيدخلون في اختصاص السجن أو مستشفى الأمراض العقلية، تبعا لما إذا كان تصرفهم غير المتطابق مصنفا ضمن الاضطرابات النفسية.
- يختفي هنا تعدد الروابط المؤسساتية الذي بات غير ذي نفع تاركا مكانه لانتماء واحد مفروض بالقوة؛ حيث يجري التطبيع في إطار مؤسسة اجتماعية خاصة ذات نمط قهري.
- لا تستخدم فضاءات العزل هذه إلا في الحالات القصوى (الميؤوس منها) كآخر حل؛ حيث يتجه الإجراء نحو الإفراج عنهم مع مزاوجة ميكانزمات رقابة وادماج أكثر مرونة مع اللعب على عدة مستويات مؤسساتية.
- يأتي هذا النمط من التأثير المؤسساتي في إطار جماعة انتماء واحدة بإيضاءات جديدة حول ظاهرة التعدد المؤسساتي، فمن أول نظرة، يبدو أن كمال واتقان التسييج المؤسساتي يتيح الحصول على رقابة مرتفعة على السلوكات ويقلص مخاطر الانحراف: فإحاطة الفرد بشبكة كثيفة ومتماسكة من المؤسسات الاجتماعية لا تتيح له الافلات من التأثير الاجتماعي، وتجعله مرتبطا مع النظام المُمَأْسَس ببعض الخيوط أو الألياف.
- في الواقع، لهذه الكثافة والتنوع بعض الآثار المهمة وذات الوجهين. فعلى الرغم من تظافر جهود المؤسسات الاجتماعية فإن ذلك لا يضمن أبدا ضبطا كاملا للأفراد؛ حيث يظهر في مناطق تمفصل الأشكال الممأسسة ممارسات مبتدعة وسلوكات منحرفة.
- تتحرك في الفجوات التي تفصل العناصر الصلدة والمتصلبة للنظام الممأسس تدفقات جزيئية تُقوِّضه، وتجعله يضطرب ويتآكل. تبحث المؤسسات الاجتماعية على تثبيت وتحديد

أقاليم التدفق الهامشية هذه من أجل القضاء عليها أو تقليص حجم تأثيرها. ولكن هذه الأخيرة تفلت منها من خلال الهروب وتغيير المكان لتظهر في مواطن ونقاط تمفصل أخرى.

- لا يتوصل العمل المثبط للمؤسسات الذي يبحث من خلال التدريب العملي عن الصمت والسكون أبدا إلى كسر الديناميكية الحيوية وخنق القدرات الخلاقة للأفراد.
- من جهة أخرى، يتسبب التعقيد المتزايد للجهاز المؤسساتي في العديد من سوء الفهم وعدم التوافق والفوارق والتشوهات التي يستطيع الأفراد اللعب عليها من أجل اكتساب هامش معين من الاستقلالية أو فضاء من الحرية.
- بهذا يصبح تنوع المؤسسات الاجتماعية التي تراقب الأفراد عامل تحرير أكثر من أي شيء آخر. فبالعكس، يضع نظام تراص الوحدات هذا، المؤسسات المكلفة بحراسة الانحراف في وضعية تبعية، على الرغم من أنها تدَّعي الرقابة على الأفراد في جميع أبعادهم.
- إذا كانت كل مؤسسة شمولية بالتعريف لأنها تستهدف احتلال كل الفضاء الاجتماعي، فإنه يبدو أن التعدد المؤسساتي هو الوحيد الكفيل بالحد من طموح كل واحدة منها في السيطرة الكاملة.
- يبين لنا هذا الاستنتاج أن النظام المؤسساتي لا يُسَيِّجُ الحقل الاجتماعي والحقل الفردي سوى سطحيا، وأنه لا يتمكن أبدا من التوقيف النهائي لسير التدفقات الكثيفة بين الأشكال المُمَأسَسة والقوى المُؤَسِّسة، فهناك علاقات تبادل دائمة وجدلية.
- يتيح أخذ هذا الجانب في الاعتبار دفع التحليل إلى الأمام مع إستدماج وتجاوز مستويات التحليل السابقة.